والاضمار في الثاني تامله في الظاهر اي الاسم
الظاهر الواقع بعدهما وقولي او اهملت الاخر اي
العامل الاخر عن العمل فيه وقولي فاعمل المهمل في
ضمير الظاهر اي الاسم الظاهر الذي اهملته عن العمل
فيه بان تاتي بضمير مطابق لذلك الاسم واجعله
عاملا فيه وقولي والتزم الاضمار اي وجوبا في هذا
العامل ولا تهمله بالاصالة ان كان اي كالفاعل
اي او نائبه ولا يجوز ترك الاضمار اي في الاول
اذا اعملت الثاني او في الثاني اذا اعملت الاول
لان تركه ازعلة لقولي ولا يجوز ترك الاضمار از والضمير
في تركه عائد على الاضمار وقولي الى حذف الفاعل
اي وهو الضمير الذي يكون عاملا فيه العايد
على الاسم والفاعل ملتزم الذكر اي يلتزم ذكره
ولا يجوز حذفه لانه عمدة غالبا ومن غير الغالب
قد يحذف ولا يذكر بخلاف الفضلة فلا يلتزم ذكره
بل يجوز حذفه وذكره كالمفعول به واجاز
الكسائي ذكر اي تنازع العاملين في الاسم الظاهر
وقولي على الحذف اي ترك الاضمار في احدهما لدلالة
الاسم الظاهر عليه وفي التعبير بقوله واجاز الكسائي
ازمخالفة كما سياتي في قوله وهذا بناء منها على
منع الاضمار فهذا يقتضي ان عدم الاضمار واجب

وتعبيره

وتعبيره هنا يقتضي انه جايز لا واجب فالاولى ما عبر
به الاشموني من قوله فذهب الكسائي ومن وافقه
اي وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه
لدلالة الاسم الظاهر عليه لانه يفيد وجوب عدم
الاضمار ويوافق ما سياتي في جواز حذف
الفاعل اي مع جواز حذفه عندي وان كان عمدة
وقولي واجازه الفراء اي اجاز الحذف للفاعل
وقولي على توجه العاملين اي فيكون الاسم
معمولا لهما معا وورد ذلك الكسائي بانه يلزم عليه
اجتماع مؤثرين على اثر واحد ان عمل فيه معا
والا فتحصيل الحاصل ان تعاقبا في العمل فيه
وكل منهما ممنوع وهذا بناء منهما اعني من الكسائي
والفراء وقولي على منع الاضمار في الاول اي العامل
الاول اذا اهمل عن العمل في الاسم الظاهر واعمل
فيه العامل الثاني اي فيكون عدم الاضمار على هذا
واجبا والحاصل ان الكسائي اوجب عدم
الاضمار والحذف للضمير عند اعمال الثاني واهمال
الاول لدلالة الاسم الظاهر عليه واما الفراء
فقال ان اتفق العاملان في طلبهما للاسم بان
كان كل منهما يطلبه على الفاعلية كما في المثال المذكور
فالعمل فيه يكون لهما ولا اضمار وان اختلفا بان كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)